

في أوروبا، وحمائتهم من جرائم التطهير العرقي، والإبادة الجماعية. وتكشف المقارنة بين الإعلانين عن جدلية الهوية والانتماء، وطبيعة التطور التراكمي في تجدد الفهم لهذه الجدلية، التي لها طبيعة الحضور الملح. بمعنى أن وضعيات المسلمين في مجتمعاتهم غير الإسلامية كان لابد لها أن تتطور مع مرور الوقت صوب الالتفات إلى مسألة المواطنة، بوصفها إطاراً لتحسين أحوالهم العامة، ومدخلاً للمطالبة بحقوقهم في المشاركة السياسية، ومساواتهم مع جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتأكيداً لرغبتهم في التفاهم والتعايش، مع مختلف مكونات التعدد والتنوع العرقي والقومي، اللغوي واللساني، الديني والمذهبي في مجتمعاتهم. وعلى خلفية أن الهوية لا تتعارض أو تتصادم مع مفهوم المواطنة، ومن ثم فإنها لا ينبغي أن تتحول إلى عامل يدفع إلى

مقاصد الدين الإسلامي، إذ تمثل هذه المواطنة جسراً بين العالم الأوروبي والعالم الإسلامي مما يعود على العلاقة بين الطرفين بالخير. وهي لا تخالف الولاء الشرعي، إذ لا يلزم من وجود المسلم في غير ديار الإسلام الالتزام بما يخالف دينه من مقتضيات المواطنة، كالدفاع عنها إذا اعتدي عليها، والأصل أن يكون المسلمون في مقدمة من يدفع الضرر عن بلده، كما لا يحل له أن يشارك في أي اعتداء تقوم به بلده على أي بلد آخر سواء كان إسلامياً أم لا. ومن واجبات المواطنة التعايش واحترام الآخر، والالتزام القيم الأخلاقية كالعدالة والتعاون على الخير، والنصح من خلال القوانين السائدة لإصلاح ما يضر البلاد أو العباد. كما أن اندماج المسلمين الإيجابي في المجتمع الأوروبي لا يتعارض مع مبدأ الولاء والبراء، فإذا ما أعيد إلى معناه الأصلي الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة فإنه لا يكون معارضاً لمواطنة

إن الهوية لا تتعارض أو تتصادم مع مفهوم المواطنة،

ومن ثم فإنها لا ينبغي أن تتحول إلى عامل يدفع إلى الانغلاق والانكفاء على الذات،

أو الممانعة عن التفاعل والمشاركة السياسية، وفي قضايا الشأن العام

المسلمين وتفاعلهم مع المجتمع الأوروبي. ويتجلى هذا التفاعل بالمشاركة في التنمية الحضارية أخذاً وإعطاءً، التي من شأنها حين تصبح ثقافة للمسلمين، أن تيسر الاندماج الإيجابي والمواطنة الصالحة. ولكن الاندماج موضوع البحث محفوف بالمزالق، وهو معرض إلى أن ينتهي بالذوبان كما حدث في تجارب سابقة للمسلمين؛ لذلك ينبغي أن تُحدّد له ضوابط وقواعد تسيّر به في مساره الوسط المنتج، وتعصمه من الانعزال أو الذوبان، منها: أ - تحديد معنى الاندماج المطلوب، وتحديد محتواه، بحيث يتميز عما يُراد منه من قبل بعض الجهات حيث تعني به الذوبان. ولذلك ينبغي السعي إلى التحوار مع المؤسسات الأوروبية للاتفاق على مفهوم مشترك للاندماج. ب - أن يكون مُقيداً بالمحافظة على خصوصية

الانغلاق والانكفاء على الذات، أو الممانعة عن التفاعل والمشاركة السياسية، وفي قضايا الشأن العام. كما لا ينبغي أن تتحول الهوية إلى عامل يدفع إلى القطيعة أو الصدام، أو العزلة بكافة صورها الشعورية والحسية، وهجران الآخرين تحت أية ذريعة كانت، إلا في ظل أسباب قاهرة من الصعب التحكم بها، وهي التي يقررها العقلاء (١٧). ويبدو لنا أن هذه النظرة هي التي بات يأخذ بها أغلب المؤسسات والمنظمات الإسلامية في أوروبا اليوم، ومنها المجلس الأوروبي للاستفتاء والبحوث، ولذلك لاحظنا أن البيان الختامي للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته العادية السابعة عشرة المنعقدة بمدينة سراييفو/ البوسنة والهرسك في أيار/ مايو ٢٠٠٧ قد أقرّ بأن مواطنة المسلمين في المجتمع الأوروبي أمر مشروع من حيث المبدأ، تسعه